

أكد علاقة تنظيم القاعدة بالمنشق علي محسن

الجندي : لاضغوط على بقاء الرئيس في الرياض

أبين لضرب قوات الحرس، وقال: « هذه معلومات موثوقة، فقد عرض علي محسن على القوات الحكومية التي تخوض مواجهات مسلحة عنيفة ضد الإرهابيين من عناصر القاعدة في أبين أن ينضموا إلى الثورة، وقال لهم: انضموا ونحن سنكفيكم شر تنظيم القاعدة، وهذا يدل على وجود علاقة بين تنظيم القاعدة وعلي محسن» .

الإخوان المسلمون

وبشأن خلفية العملية السياسية والإعلامية الموجهة ضد حزب الإصلاح يقول نائب وزير الإعلام: إن هذه هي الحقيقة، فمن يحرك الأحداث ويقف وراء ظاهرة الاعتصامات في الساحات العامة وأعمال التقطع المسلح لنقلات النفط، والاعتداء على المنشآت النفطية والكهربائية وتفجير المواجهات المسلحة في العديد من المناطق هم أعضاء حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يمثل جماعة الإخوان المسلمين في اليمن.

ويضيف: «نحن في الحكومة لسنا في معركة مع أحزاب المعارضة وإنما مع الإخوان المسلمين، لأنهم يستخدمون كافة القوى المتحالفة معهم حالياً بمن فيهم المعتصمون بالساحات كأوراق تمانا، كما استخدموا ورقة الانفصال والحوثيين.. والإخوان المسلمون هم من يدفون حالياً القوى الأخرى الممثلة في الساحات وليس كوادهم لخوض مواجهات مفتعلة مع القوات الحكومية كما يحدث في تعز وأرحب، وقد فشلوا في استخدام السلاح والقبائل، وحالياً هناك توجهات لدى القبائل بأرخب لتوقيع اتفاق مع القوات الحكومية ينهي المواجهات القائمة بأرخب ونهم» .



المؤتمر يتمسك بإكمال الرئيس فترته الدستورية

وعمّا إذا كان خطاب علي محسن يعد استهدافاً مباشراً لنجل الرئيس صالح وقوات الحرس الجمهوري التي يقودها، يرد الجندي بـ«نعم»، ويضيف: علي محسن يريد تنفيذ مخطط يستهدف إضعاف قوات الحرس الجمهوري بتفجير حروب في المناطق كأبين وأرحب وغيرها ضد قوات الحرس ليسهل له الاستفراد بالوحدات التابعة لها الموجودة بالعاصمة، وهو يعتقد أن إضعاف قوات الحرس الجمهوري سيساعده في التغلب على مشكلة فارق التسليح بين قواته وقوات الحرس الجمهوري» .

واكد الاستاذ عبده الجندي ان علي محسن يستخدم ورقة القاعدة في

أولاد الرئيس ليسوا فاسدين ولم يشاركو يوماً في الفساد

المنشق علي محسن يطلب من قادة الجيش بأبين الانضمام إليه وسيكفيهم شر القاعدة

الرئيس علي عبدالله صالح، لأنه يريد أن تكون هناك معركة، وأولاد الرئيس ليسوا فاسدين ولم يشاركو يوماً في الفساد، أما علي محسن فهو ضد النظام والقانون» .

هناك من كتب الخطاب لعلي محسن ليذم نفسه

لتكون قابلة للتنفيذ، أما أحزاب المشترك فإنها تنظر إلى تنفيذ المبادرة الخليجية باعتبارها محصورة في مجرد استقالة الرئيس، واستقالة الرئيس في حال حدوثها ستحدث تصدعات داخل المؤتمر..

وتعليقاً على الخطاب الأخير للمنشق علي محسن، يقول الأستاذ عبده الجندي: إن علي محسن لم يكن صادقاً في خطابه الذي ألقاه عشية عيد الفطر المبارك، وكل ما أشار إليه ينطبق على شخصه، وهناك من كتب له الخطاب واقتصر دوره فقط على إلقائه» .

وأضاف: علي محسن هدف من خطابه إلى إيجاد صراع داخل القوات المسلحة، وركز بشكل كبير على أولاد

نفي نائب وزير الإعلام الأستاذ عبده الجندي وجود ضغوط سعودية لإبقاء فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في الرياض، مرجعاً تأخر عودته إلى البلاد إلى اعتبارات طبية تتعلق بضرورة مراجعته للأطباء لإجراء فحوصات إضافية.

وقال الجندي في حديث مع صحيفة «الخليج»: «الرئيس لا يزال يخضع لفترة نقاهة اضطرابية، فبعض الحروق التي أصيب بها بحاجة إلى مراجعة الأطباء وهذا تحديداً السبب وراء بقاءه في الرياض بعد خروجه من المستشفى بحمد الله وراعيته» .

وبشأن ما تردد مؤخراً حول التوصل مع أحزاب اللقاء المشترك إلى اتفاق حول نقل السلطة خلال ثلاثة أشهر تتخللها الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، أشار الجندي إلى أن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح خول اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام بأن تبادل بفتح حوار مع أحزاب المشترك للتوصل إلى اتفاق على الآليات التنفيذية للمبادرة الخليجية للتسريع بالتوقيع عليها دون تسويق، وهناك حوار قائم بين نائب رئيس الجمهورية عبده منصور هادي، الذي يشغل أيضاً منصب النائب الأول لرئيس المؤتمر، لكن ليست لدي معلومات دقيقة حول النتائج التي خلصت إليها جلسات الحوار بين النائب وقيادات أحزاب المشترك» .

وأكد أن قيادة المؤتمر ترفض فكرة تنازل الرئيس عن السلطة بموجب المبادرة الخليجية أو أية مبادرة أخرى، وهي تتمسك باستكمال الرئيس علي عبدالله صالح فترته الرئاسية الدستورية حتى نهاية عام ٢٠١٣م لكن من الجانب السياسي حين وضعت هذه الأغلبية أمام حل متاح للأزمة السياسية القائمة على أرضية المبادرة، مع الخليجية تعاطوا معه بإيجابية، مع اشتراط أن تكون المبادرة الخليجية مرفقة بأليات تتسم بالموضوعية

مجلس ميت.. وأغبياء ينقادون لجنرال مغمور بهزائم الحروب..!!

الجنوبية، بالإضافة إلى الأسماء المنسحبة في إطار انسحاب التكتلات التي تنتمي إليها، كالحراك والرابطة والحوثيين والتكتلات الشبابية المتمردة والرافضة لهيمنة

القيادات الانقلابية المحنطة، والمجلس الوطني.. وهذا يعني أن ذلك المجلس المزعوم، ولد ميتاً لتنتهي بذلك المشاريع التي كانت القيادات الإرهابية في أحزاب المشترك وحلفائه يعولون عليه تنفيذها، وأدارت الحرب الأهلية التي يعتزم جنرالات الحروب خوضها ضد الشعب واستهداف أمنه واستقراره..

وأكثر من قراءة، قراءة صحيحة ودقيقة، لأهداف هذا المجلس ومن يقفون وراءه، هي «بشرى المقطري» والتي تعتبر من أبرز الناشطات في الساحات، حينما قالت في بيان لها إن «المشترك وشركائه ولجنة الحوار الوطني وقعت بذات الخطأ الذي وقعت به اللجنة التحضيرية في تشكيل المجلس الانتقالي الذي جف الأن ماؤه وبقي أثراً بعد عين وهو غياب الرؤية الواضحة لمشروع بناء الوطن الجديد، وعدم وجود رؤية» .

وان الأسماء المختارة من المحافظات لم تكن ذات فاعلية حقيقية وإنما تم اختيارها في المقررات الضيقة بعيداً عن ساحة العمل الثوري، كما أن الشباب المستقل الذي تم اختياره لم يكونوا مستقلين وإنما ينتمون لحزب بعينه حظي بأكثرية في التمثيل وهو ما أثر سلباً على هيئة المجلس الوطني حيث غلبت عليه صبغة سياسية بعينها» .

ويؤكد ذلك، نسبة الغياب الكبير لقائمة المجلس الانقلابي، والتي وصلت إلى ٧٠٪ من أصل ألف مشارك أعلن حضورهم في أول اجتماع لإعلان المجلس المزعوم، بعد انسحاب رؤساء تكتلات شبابية مستقلة من قاعة الاجتماع، احتجاجاً على الاستبداد الذي مارسه عليهم قيادات المشترك في محاولة منها فرض قائمة عليهم بأسماء أعضاء المجلس، الأمر الذي نتج عنه مهاترات كلامية ومشادات داخل القاعة، قطع على إثرها البث التلفزيوني للاجتماع.

لذلك، كان الأستاذ عبده محمد الجندي، محقاً حينما أطلق عليهم بقايا المجلس الانقلابي، لأن مجلسهم المزعوم، قد أصبح في حكم الماضي ومن علم الغيب، قبل أن يقرروا عملية قيصرية لولادته..

عن أي مرتكزات يستند هؤلاء في إتمام حلمهم في الانقلاب، وعن أي إطار أو قاعدة شرعية يركن هؤلاء في تصعيدهم العسكري ومحاولات تدمير مشاريع البنية التحتية وإغلاق السكينة العامة للمواطنين وتقويض مصالحهم العامة، وما القوة التي يراهن عليها الجنرال المتمرد، علي محسن في إعلان الحرب الأهلية التي يخطط لها منذ فترة لجر البلاد إليها. ويقول هذا الجنرال الفاشل أيضاً بعد أن يؤسس من المجلس الميت انه لكي يضمن نجاح ثورته سوف يستخدم القوة العسكرية لإسقاط النظام والشريعة الدستورية في البلاد.. وهذا التهور في الطرح يؤكد أنه لم يستوعب الدرس جيداً من تلك الحروب التي أقدم البلاد في السابق فيها، وخرج مهزوماً منها جميعاً..!!

ليس هناك متسع للحديث عن الميت، سوى الدعاء له بالرحمة، أيًا كانت مساوئ أعماله وأفعاله في الدنيا، والحال هذا ينطبق على مجلس المشترك الميت، الذي كانت القيادات المتطرفة في أحزاب المشترك وجنرالات الحروب، وضعته بعملية قيصرية، في السابع عشر من الشهر الماضي، وأسمته بـ« المجلس الوطني الانتقالي»، ولم يكن له من هذا الاسم نصيب، لما بدا عليه من هيمنة واضحة للإصلاحيين بأجنتته القبلي والعسكري والديني والجماعات الإرهابية والمتطرفة، ما جعله مجلساً ميتاً.

منصور الغدره

ليس الأ.

الحسنة في إعلان ذلك المجلس والذي أراد أربابه أن يبثوا داءه كالسرطان في جسد الوطن ليقضي على كل شيء جميل فيه، انه فضح المؤامرات التي يحيكها قساوسة الدمار والتخريب، والذين اعتقدوا، أن أحلامهم سوف تتحقق بمجرد قيام مثل هذا الكيان، وأن الجميع سيصفق لهم بمجرد إيجاده والإعلان عنه على أرض الواقع.. لكن كل تلك الأوهام، تحولت إلى سراب، فذهبت مع غروب شمس نهار إعلانه، عندما رفض أبناء الشعب القبول بالمشاريع الهدامة للمتآمرين، حتى تلك الأسماء التي حاولوا حشرها في قائمة مجلسهم المزعوم سار عوا باعلان نفهم أو وجود علاقة لهم بالمجلس وبالمخططات والمؤامرات التي يحيكها أصحابه.

ولم يقتصر إعلان البراءة، على الأسماء، وإنما امتد إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية والكيانات القبلية لتصل إلى الجمعيات.. معظمهم أعلنوا انسحابهم من مجلس المشترك، ولكل أسبابه في الانسحاب، فمنهم من قال إن المجلس شكل على أساس حزبي وآخر قال انه شكل على أساس مناطقي وثالث طائفي ورابع انه لم يؤخذ رأيه ولم يستشر، وخامس قال: إن تشكيل المجلس لم يكن على أسس وطنية... الخ..

أي أن الجميع، بما في ذلك النخب السياسية المختلفة مع النظام لم يقبلوا بمجلس التآمر الذي أعلن عن الانقلابيون في ١٧ من الشهر الماضي، وكذلك لم يقبلوا بمخططاتهم ومشاريعهم التدميرية التي يحيكونها ضد الوطن والشعب.

ويلاحظ أن هناك أكثر من ستة كيانات، وتمثل النسبة الغالبة في هذا المجلس، أعلنت براءتها منه والانسحاب، هي ما يسمى بالحراك الجنوبي، والحوثيين والمجلس الوطني، وحزب رابطة أبناء اليمن (رأي)، بالإضافة إلى انسحاب عدد من تكتلات الساحات، وكذلك عدد من الشخصيات والأسماء التي قالت إن أسمائها حشرت في تلك القائمة التآمرية دون علمها أو أخذ موافقتها، وهي ترفض أن تكون في مجلس تآمري كهذا.

عدد من تلك الأسماء سارعت على الفور إلى نفي علاقاتها بمجلس المشترك، تبعها حزب الرابطة، ثم قائمة ضمت خمسة وعشرين شخصية جنوبية، والحوثيين والمجلس الوطني، وحزب اتحاد القوى الشعبية- احد أحزاب كتلت اللقاء المشترك- والذي تحفظ على موافقته على المجلس

